

تغيير الجنس البشري وموقف الشريعة الإسلامية منه

أ.م.د.حاتم احمد عباس

كلية تربية سامراء/جامعة تكريت

خلاصة البحث

هذا البحث من فقه النوازل ومن المسائل العصرية والتي استجدت ولم يكن متعارفاً عليها عند الفقهاء القدامى ، تضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات .

المبحث الأول : تحدث عن حقيقة تغيير الجنس وذلك عن طريق العملية الجراحية بتحويله من الذكورية إلى الأنثوية أو العكس ، وهذا يكون مجرد رغبة وهوى ، مما اقتضى الفقهاء المعاصرين أن يُجمِعُوا بالقول على حرمة ، لأنه تعدّ على الخُلُقَةِ التي منحها الله تعالى للإنسان ولم يوجد مُبَرَّرٌ لهذا التغيير ، وليست هناك دوافع معتبرة له ، إضافةً إلى أن عملية تغيير الجنس تتضمن الغش والتدليس وكل ذلك حرام ترفضه الشريعة الإسلامية .

وتضمن المبحث الثاني : تصحيح الجنس – وهذا يتعلق بـ (الخنثى) وهو الذي يطلق عليه الفقهاء بأنه : مَنْ له آلة الرجال والنساء ، أو هو مَنْ له ذكر وفرج امرأة ، أو هو مَنْ لا يكون له ذكر ولا فرج أصلاً ، وهو نوعان : الخنثى غير المُشكِل ، والخنثى المُشكِل .

الأول : الخنثى غير المُشكِل : هو مَنْ اتضحت فيه العلامات الدالّة على ذكوريته أو انوثيته ، فهو إما رجل أو امرأة فيهما خلقةٌ زائدة ، وهذا ما يطلق عليه الأطباء : (الخنثى الكاذبة) وهي ما كانت غدتها التناسلية احدى اثنتين : المبيض أو الخصية ، ولا يمكن اجتماعهما سوياً ، والأعضاء الظاهرة فيها تكون غامضة ، فيمكن تشخيص جنسه وتحديدته وأجراء عملية تصحيحه ، وهذا جائز شرعاً لأنه ليس تغييراً ولا تحويلاً ولا تدخل فيه عملية الرغبة والهوى . وإنما مقصوده إعادة عضو الجسم إلى الخلقة المعهودة السوية .

الثانية الخنثى المُشكِل : وهو الذي تعذر الوصول إلى المعرفة الحقيقية من جنسه الذكري أو الانثوي ويطلق عليه الأطباء : (الخنثى الحقيقية) وهي من اجتمع فيها العضوان المبيض والخصية معاً ، وقد يكونان مُلتَحَمَّين سوياً ، ويكون تحديد ذلك بالفحص والتشخيص ، أو هي متفقة مع كلام الفقهاء من حيث الميول النفسية والعاطفية نحو جنس معين .

وعلاجه لم يكن مطروقاً عندهم ولا متيسراً في عصرهم لذا فعلاجه عن طريق العمليات الجراحية أصبح وليد هذا العصر . يُتَوَصَّلُ من خلالها إلى معرفة تحديد الجنس والوصول إلى حقيقته الذكورية أو الأنثوية قدر الإمكان خصوصاً في الخنثى الحقيقية – الخنثى المشكل – وهذا جائز شرعاً ، لأن فيه من المصالح الدينية

والدنيوية ما لا يكون خافياً ، والشريعة جاءت لمصالح الأنام وبنيت أحكامها اليسر والسهولة في التشريع .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، خلق فسوى ، وقدر فهدى ، وجعل استمرار الحياة بوجود الذكر والأنثى .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، الداعي الى الحق بطريقة مثلى ، أنزل عليه ربه الكتاب تبيانا وتفصيلاً لكل شيء ، وكانت آياته هدى وإرشاداً وتبصرة لأولي النهى ، وعلى آله وأصحابه أجمعين :

وبعد :

فإن مستجدات الحياة كثيرة ، وتطورات العلم واستكشافاته أصبحت جمة ومتنوعة وهي تطل علينا كل يوم بشيء جديد ، والوصول الى معرفة المعلومات وما تتضمنه من قضايا أصبحت سهلة ويسيرة ، وذلك من خلال الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت) وأجهزة الإعلام والتلفزة والقنوات الفضائية التي راحت اليوم تنقلنا الى كل العالم بالصورة وبالصوت ، وتنقل لنا الحوادث المدهشة الغربية والعجيبة ، وكانت منها الحوادث المثيرة والمخجلة والتي نقلته إحدى القنوات الفضائية لرجال غيروا جنسهم البشري وظهروا بمظاهر أنثوية وهم يرقصون في ملاه ومنتديات ، ظهوراً تأباه الطباع البشرية القويمة ، وينفره الذوق السليم ، فاستوقفتني هذه القضية ، وذكرتي بما يماثلها من حادثة كنت في إحدى دول جنوب

شرق آسيا ، وهي دولة مسلمة وكبيرة ، كنت في سيارة في العاصمة وبعد صلاة العشاء ، توقفت السيارة عند خط عبور المشاة أثناء توهج المصباح الأحمر ، فنزلت الى منتصف الشارع أربع فتيات شبه عاريات يرقصن أمام السيارات ويرددن نشيداً وبصوت لطيف (صلاة الله سلام الله على الهادي رسول الله) فدهشت من هذا المظهر ، فسألت سائق السيارة فأخبرني بأن هذه الفتيات حقيقتهم أنهن رجال ولسن نساءً ، غيروا جنسهم لدوافع وأسباب منها : الفقر والفاقة والاستجداء كمثل هؤلاء الأربع ، ومنها الرغبة في الخروج عن الجنس الحقيقي الذي خلق الإنسان عليه ، ومنها لأغراض وطنية وبطولية لمخادعة الجيوش الغازية واستدراجهم جنسياً وجرّهم الى الفخ في موضع الاصطياد والقتل ، وهؤلاء كانت لهم مواقف وبطولات رائعة إبان الإحتلال الأجنبي ، وهم كثيرون ، ولهم حماية في القانون ، وحقوقهم مصونة ومعتبرة ، الى غير ذلك من الأسباب والدوافع ، وكان آخر ما أطلت علينا هذه القنوات من نوافذها في نهاية الشهر السابع من هذا العام ٢٠١٠ هو ذلك الشاب المدعو (إسلام) والذي غير جنسه الى أنثى وفتاة أطلق على نفسه فيها اسم (نور) بعد جراحة تغييرية لجنسه من ذكر الى أنثى في إحدى المستشفيات الخاصة بأسيوط مما أثار فيها ضجة كبيرة في مصر ، كونها مخالفة طبية فادحة فشل من خلالها على حصوله بتصريحات طبية من نقابة الأطباء إذ أفادت تقارير النقابة بأن هذا الشاب (إسلام) هو في كامل ذكوريته ولا تبدو عليه أية علامات أنوثة ظاهرة عليه ، مما اضطر محافظ أسيوط أن يقرر غلق المستشفى يوم الجمعة ٢٣/٧/٢٠١٠ التي أجرت هذه العملية دون الحصول على تصريح من وزارة الصحة بعد أن أمر وزيرها - أي الصحة - بإحالة الدكتور الذي قام بإجراء عملية التغيير الجراحية الى النيابة العامة للتحقيق .

وهذه الواقعة أعادت الى الأذهان تلك القضية المرتبطة بطالب الطب في جامعة الأزهر المدعو (سيد عبد الله) والذي أجرى عملية جراحية لتغيير جنسه الى أنثى تدعى (سالي) ولم تكن لذلك أية دواع طبية ، والذي تم ذلك في الثمانينيات من القرن الماضي ، وقد قامت الجامعة عندها بفصله عقب العملية ، كما أن نقابة الأطباء بالجيزة قد أصدرت قراراً تأديبياً بشطب الجراح الذي قام بإجراء عملية التغيير من سجل الأطباء ، وقد عدت هذه العملية قد شكّلت إعتداءً على القيم والأخلاق ، لأن إجراءها لم يكن له ما يبرره طبياً .

فما أن نقلت القناة الفضائية هذه المشاهد والصور لهؤلاء الرجال المحوّلين إناثاً ، حتى أشغلتنى هذه القضية وعرضها على الشريعة الإسلامية من حيث الحلال والحرام ، فهي جائزة أم لا ، هذه من فقه النوازل ، ومن المسائل العصرية التي تحتاج الى بحث وتأمل يجب عرضها على الفقه الإسلامي حتى تأخذ صيغتها الشرعية من جواز أو عدمه ، فأحببت أن أبحث هذه المسألة بحثاً فقهياً تحت عنوان : (تغيير الجنس البشري وموقف الشريعة الإسلامية منه) إلا أن هذا البحث يجب أن يكون مدروساً من الناحية العلمية قبل عرضه على الفقه الإسلامي حتى يصل الأمر بنا الى الحقيقة والمعرفة التامة التي تعطيها الصورة الواضحة الجلية ، وهذا ما

يجعلني أراجع أساتذة العلم والطب التخصصي ، ومراجعة الكتب العلمية التي لها علاقة بهذا الموضوع ، حتى أستطيع من خلال ذلك الوصول الى الحكم الشرعي .

وقد سلكت في ذلك الطريقة المنهجية في كتابة البحوث العلمية فما يتعلق بالفقه أعزوه الى الفقهاء القدامى ومذاهبهم من : (حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة وظاهرية وإمامية وزيدية وإباضية) وما لم يكن مذكوراً عندهم وذكره المعاصرون فأعزوه كل قول الى صاحبه ، مع تخريج كل حديث يرد من مصدره ومكانه ، وكذلك الترجمة اليسيرة للأعلام غير المشهورين ، علماً أنني لم أذكر بطاقة الكتاب كاملة عند وروده لأول مرة ، وإنما أكتفي بذكر الكتاب وجزئه وصفحته حينما يرد لأنني سأذكر البطاقة كاملة عند ذكرى للمصادر والمراجع ، وقسمت هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات .

المبحث الأول : تغيير الجنس

لابدّ من معرفة ما يراد بهذا المصطلح وكيفية جريانه وطريقة إتمامه وما هو حكمه الشرعي في ذلك وبناء على هذا فقد قسمت هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : حقيقة تغيير الجنس

من خلال ما تتبعت المسألة ومن الطرق العلمية وبعد الدراسة المتفحصة توصلت الى أن المراد بتغيير الجنس هو تحويله ، أو تبديله من الذكورية الى الأنثوية ، أو العكس أي تحويله من الأنثوية الى الذكورية ، أي أن الجنس البشري يتم تحويله من ذكر الى أنثى ، أو من أنثى الى ذكر ، وطبيعة هذه الحالة هي اعتدال الشخص وكونه طبيعياً على صعيد الكروموسومات (الصبغيات) وعلى مستوى الأعضاء التناسلية ، الداخلية والخارجية ، مع وجود الرغبة المتولدة لديه في التغيير والتحوّل نحو الجنس الآخر الذي يريده ويميل إليه وحدث مثل هذه الرغبات كثيرة في المجتمعات الغربية زعماء منهم احترام هذه الرغبات الشخصية ، أما من الناحية الطبية فإنه لا يعد مقبولاً كون هذه العملية الجراحية لا يوجد لها أي مسوّغ طبي .

وهنا والحالة هذه يتم فيها التغيير على الأعضاء الظاهرة ، بإضافة حقن الهرمونات وحقيقة ذلك هي أن الأطباء عند ممارستهم العملية الجراحية لا يكون قيامهم بها تغييراً كاملاً وحقيقياً للجنس ، وإنما تكون هذه الممارسة لهذه العملية هي مجرد إجراء تعديلات على الأعضاء التناسلية الظاهرة إضافة الى حقن الشخص ببعض من الهرمونات التي تكسبه ملامح الجنس الجديد .

وهذه العمليات التغييرية يتم إجراؤها على شكلين :

الشكل الأول : هو عملية تغيير ، وتحويل الذكر الى أنثى ، ويكون جريان هذه العمليات قائماً على استئصال العضو الذكري ، ويتم إنشاء ، وبناء مهبل صناعي ويكون ذلك باستخدام جزء من الأمعاء ، مع عملية خصاء تامة وتكبير الثديين .

الشكل الثاني : هو عملية تغيير ، وتحويل الأنثى الى ذكر ، ويكون جريان هذه العملية قائماً على استئصال الثديين ، وعندها يتم إنشاء وبناء عضو ذكري مع عملية إلغاء القناة التناسلية الأنثوية تماماً .

ولابدّ لهذه العمليات من أن تكون مصحوبة بالعلاج النفسي والهرموني وذلك لأن هؤلاء المرضى يشعرون بكرهيتهم للجنس الذي ولدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة ربما يكون أغلبها عائداً الى فترات مبكرة في حياة الإنسان ، ومن بين هؤلاء الكثير الذين يقومون بدورهم الإنساني كاملاً فقد يتزوج البعض منهم ويحصل عنده الإنجاب حسب حالته والظرة التي خلق عليها ، ثم بعد ذلك ينتابه شعور وغرور يأخذان به الى الطغيان بعد أن كان مكبوتاً بالرغبة في أن يكون متخلياً عن جنسه الطبيعي وممارسته الحياة ضمن الجنس الآخر^(١) .

وهذه الأعراض النفسية تكون ظاهرة عند الرجال أكثر منها عند النساء وتبدأ ممارسة أو تفعيل هذه الرغبة عن طريق الارتداء لملابس النساء ثم يلي ذلك القيام بالتفكير في أن يكون ممتلكاً العضو التناسلي الخاص بالجنس الآخر ، عند ذلك تكون الرغبة قد حصلت في التخلص من هذه الأعضاء التناسلية منتهياً بإجراء العملية الجراحية لذلك ، لكن لو قوبل طلب هذا المريض بالرفض فإنه من المحتمل لجوء المريض الى أن يؤذي نفسه ، أو أن يقوم بالانتحار في بعض الأحيان .

وهذه الأعراض التي تنشأ عند المريض يبدأ علاجها عن طريق الطب النفسي من أجل إقناعه بحقيقة جنسه ، مع إعطائه للهرمونات التي تنشطه ، فإذا لم يكن ذلك مفلاً معه ، فإن بعض المراكز الطبية قد تلجأ حينئذ الى إجراء عملية تغيير الجنس .

وجريان هذه العمليات – عمليات تغيير الجنس – عند الرجال هي الأكثر ، والسبب هو أن الرجال هم الذي يصابون بهذه الأعراض بشكل أكبر ، كما أن حالة تغيير الجنس الذكر الى أنثى عن طريق العملية الجراحية ، تكون سهولته أكثر يسراً من عملية جراحية لتغيير جنس الأنثى الى ذكر .

وهذه العمليات الجراحية لتغيير الجنس يكثر إجراؤها في دول الغرب وفي عيادات خاصة ، وقد أجري بعض منها في الدول العربية وكانت قليلة جداً ، إلا أنها كانت مثار جدل واسع وكبير في أوساط مجتمعاتهم^(٢) ، وأكثر إجرائها اليوم في إيران حيث أن معدل إجراء عمليات تغيير الجنس فيها يصل معدلها الى أكثر من سبعة أضعاف مقارنة بمثيلاتها في أوروبا^(٣) .

وهذه العمليات الجراحية بهذا الخصوص يطلق عليها بعض الباحثين بتغيير الجنس^(٤) ، وبعضهم يطلق التعبير عليها بتحويل الجنس ، وعلى أي ما يكون التعبير فهو في الحقيقة : تحويل في الظاهر على الأعضاء التناسلية ، لكنه لا يقصد منه التغيير الكامل ، فعلى صعيد الكروموسومات يبقى الرجل ذكراً ، وكذلك المرأة ، ولعل هذه الصورة هي التي يعبر عنها بالخنوثة المزعومة ، أو المفتعلة^(٥) .

المطلب الثاني : الحكم الشرعي لتغيير الجنس

كل مسألة لا بدّ لها من حكم شرعي مقتبس من كتاب الله تعالى ، أو من سنة نبيه محمد ﷺ ، أو إجماع ، أو قياس ، أو اقتضته مصلحة منضبطة الى غير ذلك من الأصول الشرعية المعتمدة ، وعملية تغيير الجنس هي واحدة من هذه المسائل التي لا بدّ لها من تبويب فقهي كونها نازلة من النوازل وتطبيقها العملي يخضع للتصويب والتوجيه الفقهي من حلال أو حرام ، وذلك أنها من المستجدات التي لم تكن موجودة والتي لم يتطرق إليها الفقهاء المتقدمون ، بل هي مسألة معاصرة أفرزتها الحياة وأظهرها الطب الى حيّز الوجود ، وأصبحت مثار جدل ونقاش وتحتاج الى بيان الحكم الشرعي لها ، وبناء على هذا فإن الفقهاء المعاصرين قد تعرضوا لهذه المسألة ، وأجمعوا على القول بحرمة تغيير الجنس عن طريق الجراحة التجميلية خصوصاً إذا كانت مجرد رغبة وهوى مع عدم وجود ما يبرره^(٦) .

وهذا القول بالتحريم كان قد صدر عن المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في الدورة الحادية عشرة له^(٧) وعن المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية^(٨) وكذلك عن دار الإفتاء المصرية^(٩) وعن شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق إذا كان لمجرد رغبة^(١٠) مستدلين لذلك بالأدلة التالية :

أولاً : من القرآن الكريم :

١. قول الله تبارك وتعالى : **جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فِيهَا مِنْ أَنْبَاءٍ كَانَتْ تُحِبُّونَ أَنْ يُقَرَّبَ إِلَيْكُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا قَائِمِينَ يَدْعُونَ مِنْ تَحْتِهَا بِالنَّارِ الَّتِي كَانَتْ تُرْسًا لَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَعَلَى الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** **النساء: ٥٧** .
 ٢. **وَاللَّهُ خَلَقَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ جَنْسَيْنِ مَتَغَايِرِينَ وَقَدْ مَيَّزَ كِلَا مِنْهُمَا بِمُمَيِّزَاتٍ وَخَصَائِصٍ مَعِينَةٍ بَحِيثٍ أَنْ الْبَعْضُ لَا يَشَارِكُ الْبَعْضَ الْآخَرَ فِيهَا ، وَهَذَا السِّيَاقُ الْقُرْآنِيُّ وَاضِحٌ فِي أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ هَذَيْنِ الْجَنْسَيْنِ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ بِأَنْ يَكُونُوا قَائِمِينَ وَرَاضِينَ بِهَذَا التَّخْصِيسِ الَّذِي مَنَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ وَمَيَّزَهُمْ بِهِ . يَقُولُ الْقُرْطُبِيُّ : رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (فَهِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ التَّمَنِّيِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ دَوَاعِي الْحَسَدِ ،**

هذا: ويلاحظ على جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى من الحنفية^(٢٩) والمالكية^(٣٠) والشافعية^(٣١) والحنابلة^(٣٢) والظاهرية^(٣٣) والإمامية^(٣٤) والزيدية^(٣٥) والإباضية^(٣٦) بأنهم قد ذهبوا الى القول بتحريم الخصاء لهذا الحديث ، وإن هذا مجمع عليه .

يقول القرطبي (*) رحمه الله تعالى : (ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثله وتغيير لخلق الله تعالى)^(٣٧) .

علماء أن هناك عللاً لتحريم الخصاء ذكر بيانها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فيقول : (هو نهي تحريم بلا خلاف في بني آدم لما تقدم ، وفيه أيضاً من المفسد : تعذيب النفس ، والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي الى الهلاك ، وفيه إبطال معنى الرجولية ، وتغيير خلق الله ، وكفر النعمة ، لأن خلق الشخص رجلاً من النعم العظيمة ، فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة ، واختار النقص على الكمال^(٣٨)) .

ومعلوم أن هذه العلل التي وردت في هذا التحريم التي أشار إليها ابن حجر رحمه الله تعالى موجودة بشكل أوسع وأكبر في تغيير الجنس ، وهي أشبه وأظهر ، كونه يتضمن مثله وتشويهاً وتغييراً لخلق الله تعالى ، وإذا كان الخصاء متضمناً إبطال معنى الرجولية ، فإن تغيير الجنس من الذكر الى أنثى هو إبطال لحقيقة الرجولية ولمظاهرها وخصائصها التي منحها الله تعالى وأودعها فيه .

ثالثاً : من العقل :

إن للعقل والمنطق أثراً في تمييز صحة الأشياء وسقمها ، ومقبولها ومردودها ، كما أن هناك أحكاماً شرعية كان المدار فيها على العقل فجزم لها بالتأييد أو الرفض ومن هذا المنطلق وبخصوص عمليات تغيير الجنس فإن العقل يقضي :

٨. بأن الإنسان أمين على أعضائه التي منحه الله تعالى إياها ، كما أنه أمين على منافعها أيضاً ، وأن أي تصرف فيها بطريقة من الطرق التي لا تقتضيه المصلحة الشرعية المعتبرة يعد تصرفاً يواخذ عليه شرعاً ، فمن غير الجائز له قيامه بقطع شيء أو جزء من أعضائه ، أو إتلاف أي منفعة من منافعها ، كما أنه من غير الجائز له أن يقوم بالإعتداء عليها بجرح أو غيره ، لأنه عندئذ يصبح مثله محرمة^(٣٩) .

٩. إن عملية تغيير الجنس تعد نوعاً من الأنواع التي تستلزم كشفاً لأعضاء أمر الله تعالى بوجوب سترها ، ما لم تكن هناك ضرورة ملحة ، أو حاجة معتبرة تنزل منزلة الضرورة ، وهذه العملية الجراحية في تغيير الجنس لا يمكن إجراؤها إلا بالكشف الحقيقي والموضعي للعورة المغلظة سواء كانت للرجل أو المرأة ، وليس ذلك إلا من المحرم الذي لا يجوز فعله إلا في الحالات الضرورية القصوى .

١٠. إن عملية تغيير الجنس يعد إجراؤها تطاولاً على المشيئة لله تعالى واعتراضاً على القدرة الإلهية ، والحكمة لرب العزة ﷻ المقتضية تحديد الجنس الجنيني من كونه ذكراً أو أنثى ، وليست هناك دوافع معتبرة متوافرة فيه حتى يتم إجراؤها ، إنما هي مجرد رغبة طرأت ، أو نزوة عبرت لكنها عكست أو ولدت اضطراباً نفسياً ، فيمكن علاجه ، من غير الاستجابة لمطالبه^(٤٠) .

١١. إن عملية تغيير الجنس تكون متضمنة الغش والتدليس ، وقد جاء الشرع الحنيف بتحريم ذلك في عموم التعامل اليومي والحياتي بين الناس ، كما أن التحريم للغش يكون شاملاً التزين والتجمل ، وذلك لأن الرجل إذا ما غير جنسه الى امرأة فقد يتقدم أحدًا لخطبته ممن هو لا يعرف حقيقته ، فهذا غشٌ وتدليس ، وذلك لأن هذه المرأة وعلى هذه الحالة لا يمكن مقدرتها على الإنجاب ، ولا استطاعتها على الحمل ، وقد أقرت بذلك (سالي) التي غيرت جنسها الى أنثى في لقاءها على قناة العربية الفضائية في أواخر شهر تموز ٢٠١٠ م بأنها بعد إجراء تغيير جنسها في الثمانينات من القرن الماضي ولحد الآن تزوجت مرتين ولم يحصل عندها حملٌ ولا إنجاب ، وكذلك المرأة لو غيرت جنسها الى رجل فهي الأخرى قد غشت غيرها من النساء .

١٢. إن عملية تحويل الجنس تكون منطوية على أضرار كثيرة منها :

١٣. إحداث حالة من التغيير في التراكيب العضوية عند الإنسان السوي مما تكون مسببة له الخلل في كافة أعضاء جسده .

١٤. هذه العملية لن تكون محققةً الغرض المطلوب للشخص الذي يجري لها ، كما أنها لم تكن مغيرة شيئاً من تركيباته العضوية والوظيفية سوى المظهر الخارجي ، فالرجل المغيّر الى امرأة لا يمكن له أن يحيض أو يحمل ، وكذا المرأة المغيرة الى رجل لا يمكن قيامها بالوظائف الجنسية المودعة عند الرجل ، وعندها يتضح أن هذه العملية - عملية تغيير الجنس - ستكون معطلة كل الوظائف الأساسية عند الرجل أو المرأة .

١٥. إن هذا التغيير في عمليته سيكون مصحوباً بالحقن الكثيرة للهرمونات مع تعاطي الأدوية التي تكون مسببة الإضرار في الجسم .

١٦. إن هذا التغيير في عمليته سيحدث تغييراً كبيراً في الطباع وفي السلوك كما أنه سيحدث خللاً نفسياً مع وجود الاضطراب والتناقض النفسي لدى المريض المغيّر .

هـ. إن هذا التغيير في عمليته سيكون أيضاً محدثاً فوضى في المجتمع ، واختلالاً في الموازين ، مع حالة من الاضطراب في إثبات شخصية هذا المغيّر أو المحوّل خصوصاً تلك السجلات والوثائق الرسمية التي يكون الشخص مقيداً فيها بجنسه الذي ولد فيه .

إن هذه الأضرار إذا ما ترتبت على هذه العملية الجراحية - عملية تغيير الجنس - فإنها تكون حراماً شرعاً ، وذلك لأن قواعد الشرع مقررة بأن الضرر يُزال وإن الشريعة لها ثوابتها حيث لا ضرر ولا ضرار^(٤١) .

١٧. إن هذه العملية الجراحية - عملية تغيير الجنس - يترتب عليها الإخلال بالتكاليف الشرعية خصوصاً تلك التي يمتاز بها كل من الرجل والمرأة ، فقد أناط الشرع بعض الواجبات والتكاليف بالرجل ، وهي مختلفة تماماً عن الواجبات والتكاليف التي أنيطت بالمرأة ، وكذلك المرأة التي تختلف عن الرجل في هذه الواجبات والتكاليف ، وإن الحقوق التي فرضت لكل واحد منهما مختلفة عن حقوق الآخر ، وعملية تغيير الجنس فيها إخلال بذلك ، كون التغيير ظاهرياً ، فالرجل - ولو تغير في الظاهر الى امرأة - فإنه يبقى رجلاً ، له ما للرجل وعليه ما على الرجل ، وتبقى المرأة امرأة كذلك ، إلا أنه قد يعامل كل واحد منهما بما هو عليه بعد التغيير والتحويل الظاهري ، وهذا يعني أن هناك إخلالاً سيحصل بالواجبات والحقوق والأحكام التي تخص كل واحد منهما^(٤٢) .

وبناءً على ذلك ، ومن هذا المنظور فإن البعض من هذه الحالات التي تم فيها تغيير الجنس قد أثارت الجدل حول الكيفية التي يتم من خلالها إجراء الأحكام

الشرعية بعد هذا التغيير ، أو التحويل ، خصوصاً تلك التي تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة وذلك مثل الميراث والستر والخلوة وغيرها ، فما من شك في أن التحريم لهذه العمليات هو سدُّ لهذا الباب ، ومنع لهذا العبث الذي يفضي الى إبطال بعض الأحكام وكذلك الى تضييع الحقوق والواجبات .

١٨. إن هناك زعماً بأن الميل النفسي هو أحد معايير تحديد الجنس ، ويُعدُّ هذا مسوّغاً ودافعاً لإجراء هذه العمليات التي يتم من خلال تغيير الجنس ، وهذا زعمٌ باطل لا يستقيم ومن عدة وجوه :

١٩. الوجه الأول : إن الفقهاء رحمهم الله تعالى عندما يعرّضون بذكر العلامات المعرّفة لجنس الخنثى ، لا يعدون الميل النفسي معتداً به ، إلا إذا كانت العلامات الظاهرة قد عدت (٤٣) ، بينما يلاحظ على طالب التغيير لجنسه أنه لا لبس ولا أشكال في أعضائه الظاهرة ، فمن غير الجائز عندئذٍ أن يُعتدَّ بالميل النفسي لإجراء عملية تغيير الجنس عنده .

٢٠. الوجه الثاني : إن الميل النفسي ليس ثابتاً بل هو متغير بسبب المؤثرات الخارجية ، وذلك مثل التربية والبيئة الاجتماعية والثقافية ، فليس له الثبات الدائم حتى يعتد به .

٢١. الوجه الثالث : إن فطرة الله تعالى سوية في الميل النفسي ، فهي تتفق مع الجنس الأصلي الذي خلق عليه الإنسان ، فمن غير الممكن أن تكون مضطربة ومتناقضة مع الجنس الأصلي .

٢٢. الوجه الرابع : إن الميل النفسي قد يتغير ، وهذا يعني أنه سيكون مستلزماً إعادة العملية لتغيير الجنس عدة مرات ، وذلك تبعاً لتغيّر الميل ، وهذا هو العبث بعينه ، والفوضى التي لا يمكن قبولها . وقد ذكر الشيخ عمر بن عبد الله الشهابي في مقال له بأن شيئاً من هذا التغيير قد حدث في الميول بعد إجراء العملية في حالات مسجلة وموجودة في العالم الغربي (٤٤) .

المبحث الثاني : تصحيح الجنس فيما يتعلق بالخنثى

٢٣. المراد بهذا العنوان تصحيح الغموض الحاصل عند الشخص إذا ما ظهرت بعض البوادر أو العلامات التي ربما تعطي الشخص نوع جنسه الذكري أو الأنثوي وذلك لأن الشخص ربما تحدث له بعض الإشكالات في أعضائه الجنسية وفي المراحل المبكرة من عمره ، وقد يكون هناك تشوّه في هذه الأعضاء الأمر الذي يجعل تحديد الجنس أمراً غامضاً ملتبساً ما بين الذكر والأنثى ، وهو الذي يعرف في مصطلح الفقهاء رحمهم الله تعالى بـ (الخنثى) ، وقسمت هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :

٢٤. المطلب الأول : التعريف بالخنثى

٢٥. هذا المطلب يتناول التعريف بالخنثى :

٢٦. **في اللغة :** وردت كلمة الخنثى في الكتب العربية وهي تعني : الذي لا يَخْلُصُ لذكر ولا أنثى ، أو الذي له ما للرجال والنساء جميعاً ، والجمع خَنَاثِي وَخِنَاثٌ ، وَالْإِنْخِنَاثُ : التثني والتكسر ، وسمي الْمُخَنَّثُ بذلك لئينه وتكسره ومنه سميت المرأة خنثى إذا كانت لينة تنثنى^(٤٥) .

٢٧. **في الاصطلاح :** أما الخنثى عند الفقهاء رحمهم الله تعالى فإن لهم تعريفات اصطلاحية دأبوا عليها وراحت لا مشاححة فيها ، وذكرت بألفاظ متعددة كلها راجعة الى القول بأن الخنثى : من له آلة الرجال والنساء^(٤٦) ، أو هو من له ذكر وفرج امرأة^(٤٧) ، أو هو من لا يكون له ذكر ولا فرج^(٤٨) .

حتى أن ابن قدامة (*) رحمه الله تعالى قد ذكر صوراً نادرة للخنثى ممن ليس لهم ذكر ولا فرج ، كمن يرشح البول من لحمه نائنة كالرّبوة ، ومن له مخرج بين المخرجين منه يتغوط ويبول ، ومن ليس له مخرج أصلاً ، وإنما يتقيأ ما يأكله وما يشربه ، وذكر أنه إن لم يكن له علامة غير البول فهو خنثى مشكل^(٤٩) .

ثم إن عرضهم لأحكام الخنثى قد اشتهر عندهم في أبواب من الفقه متفرقة ، وأكثر الذين عرضوا له ولأنواعه - من الفقهاء رحمهم الله تعالى - هو عند الحديث عن ميراثه .

المطلب الثاني : أقسام الخنثى

لقد ذكر الفقهاء رحمهم الله تعالى قسمين للخنثى :

القسم الأول : الخنثى غير المشكل : هذا القسم من الخنثى هو الذي تتضح فيه العلامات الدالة على ذكوريته أو أنوثيته فهو إما رجل أو امرأة ، فيهما خلقة زائدة ، ويكون الحكم في إرثه وفي سائر الأحكام الأخرى المتعلقة هو الحكم نفسه فيما ظهرت علاماته منه ، ثم إنهم - أي الفقهاء - مجمعون على أن المعتبر فيه هو بمباله (موضع بوله) في صغره ، فهو إن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة فهي امرأة ، أما إذا كان قد كبر فإن المعتبر هو علامات البالغين مثل إنبات اللحية ومكان الإمضاء ونهود الثديين والحيض والحمل ، فإذا أمنى تبين أنه ذكر ، وإن حاض علم أنه أنثى ، وإن ظهر ميله للنساء ترجح أنه ذكر ، وإن غلب ميله الى الرجال كان أنثى في الغالب ، الى غير ذلك^(٥٠) .

يقول النووي (*) رحمه الله تعالى : (قال أصحابنا : ومن العلامات شهوته وميله الى النساء أو الرجال ، فإن قال : أشتهي النساء ويميل طبعي إليهن حُكْمَ بأنه رجل ، وإن قال : أميل الى الرجال حُكْمَ بأنه امرأة ، لأن الله تعالى أجرى العادة بميل الرجل الى المرأة والمرأة الى الرجل ، وقال أصحابنا : وإنما نراجعه في ميله وشهوته ، ونقبل في ذلك قوله إذا عجزنا عن العلامات السابقة (٥١) .

القسم الثاني: الخنثى المشكل : وهذا القسم هو الذي يتعذر الوصول الى المعرفة الحقيقية من جنسه الذكري ، أو الأنثوي ، بحيث أصبح من غير الممكن معرفة جنسه بأي شيء من العلامات التي ذكرها الفقهاء رحمهم الله تعالى من الحنفية (٥٢) والمالكية (٥٣) والشافعية (٥٤) والحنابلة (٥٥) والظاهرية (٥٦) والإمامية (٥٧) والزيدية (٥٨) والإباضية (٥٩) .

ومن هنا يتضح أن الفقهاء رحمهم الله تعالى في عصورهم الأولى كانوا معتمدين في معرفة الخنثى ، وبيان تحديد الجنس فيه ، على العلامات البارزة والظاهرة ، وهذا هو الذي كان متاحاً بأيديهم وميسوراً لهم في ذلك العصر .

واليوم وبعد أن تقدم الطب فقد قلَّ احتمالات أن يبقى أحدُ خنثى مشكلاً ، وأصبح باستطاعة الطب في الغالب أن يكشف أمره والوصول الى معرفة حقيقته الذكرية أو الأنثوية ، والأطباء ينظرون الى الخنثى بأنه : الذي تكون أعضاؤه الجنسية غامضة ، ويعدونها حالة خلقية اجتمعت فيها الأعضاء الذكرية والأنثوية معاً إلا أنها متفاوتة في الشخص نفسه ، ثم يشيرون إليها أنها قسمان :

القسم الأول: الخنثى الكاذبة : ويشيرون إليها بأنها ما كانت غدتها التناسلية إحدى اثنتين ، المبيض أو الخصية ، ولا يمكن اجتماعها سوية ، والأعضاء الظاهرة فيها تكون غامضة ، وهي في الغالب تكون على العكس من الغدة التناسلية ، ثم يشيرون الى هذه الغدة أنها حينما تكون مبيضاً ، فإن الأعضاء الظاهرية تكون ذكرية ، ويعبرون عنها بـ (ما يشبه القضيب) وهي - أي الغدة - حينما تكون خصية فإن الأعضاء الظاهرية تكون أنثوية ، ويعبرون عنها بـ (ما يشبه الفرج) (٦٠) ، وبالإمكان لهذه الحالة أن يتم تشخيص وتحديد الجنس وإجراء عملية تصحيح الجنس وليست التغيير أو التحويل (٦١) .

القسم الثاني: الخنثى الحقيقية : وهي ما اجتمع فيها العضوان المبيض والخصية معاً ، وقد يكونان ملتحمين سوية ، وهذا يعد مختلفاً تماماً عن الخنثى المشكل عند الفقهاء المتقدمين رحمهم الله تعالى ، وذلك لأن الطب في العصر الحديث أصبح متطوراً جداً بإمكاناته وقدراته الفحوصية والتشخيصية ، فما يعد خنثى مشكلاً عند الفقهاء رحمهم الله تعالى ، قد لا يكون كذلك عند الأطباء ، بل ربما يصبح واضحاً جلياً عندهم وبناءً على هذا فالخنثى الحقيقية عندهم - أي الأطباء - هي اشتمالها على العضوين : المبيض والخصية في آن واحد ، وهي بهذا التحديد تعد عندهم نادرة جداً ، ولهم في تحديد هذا الجنس - الخنثى الحقيقية - وسائل وكيفيات منها ما هي

طبية خاضعة للفحص والتشخيص ، ومنها ما هي متفقة مع كلام الفقهاء رحمهم الله تعالى من حيث الميول النفسية والعاطفية ، فقد يكون لدى الخنثى الاتجاه الميلى نحو جنس معين ، مما يعطي الدلالة على الجنس الحقيقي للخنثى ، فإذا كان الميل الجنسي والعاطفي الى الذكور فالأقرب أنها أنثى ، والعكس صحيح (٦٢) .

المطلب الثالث : الحكم الشرعي لعملية تصحيح هذا الجنس

إن تصحيح الجنس يراد به علاج الخنثى الكاذبة : وهي التي يظهر للشخص جنسٌ معين وبدلالة طبية تشير إليه مع ملاحظة الظاهر من أعضائه الجنسية أنها تدل على جنس آخر ، وهذا التصحيح الذي تجرى عملياته لمثل هذه الحالات يكون جائزاً شرعاً ، ولا حرج في ذلك ، وقد أفتى بذلك بعض المعاصرين ونصوا على هذا الجواز ، مثل الشيخ عبد الله بن منيع (٦٣) والشيخ نصر فريد واصل (٦٤) ، كما إن هذا الحكم بالجواز كان قد صدر عن دار الإفتاء في مصر (٦٥) وكذلك عن شيخ الأزهر الإمام الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (٦٦) .

والذي يدل على القول بالجواز :

٢٨ . بعض الأحاديث التي تنص على جواز إجراء العمليات ومنها تصحيح الجنس ، مثل حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم (٦٧)) .
٢٩ . كما أن جابر (*) بن عبد الله عاد مريضاً ثم قال : لا أبرح حتى تحتجم فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((إن فيه شفاء (٦٨))) .

فهذان الحديثان لهما دلالة على مشروعية الحجاماة من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله ، وذلك لأن الحجاماة قائمة على شق موضع معين من البدن ومص الدم الفاسد واستخراجه ، وهي عملية جراحية (٦٩) ، وتصحيح الجنس يدخل ضمن هذا الإطار ، متى كان المقصود من ذلك إبراز عضوٍ خلقيٍّ مضمور .

٣٠ . حديث جابر رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى أبي (*) بن كعب رضي الله عنه طبيبياً فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه (٧٠)) .

وجه الدلالة من الحديث هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر الطبيب على قطع العرق وهذا أحد أنواع العلاج الجراحي وهو جائز ، وتصحيح الجنس منه .

٣١ . إن هذه العملية – وهي تصحيح الجنس – تعد نوعاً من أنواع إزالة العيوب وتصحيحاً للتشوهات الظاهرة ، وهي غير داخلية في موضوع تغيير خلق الله صلى الله عليه وسلم ، لأنها ليست مقصودة لمجرد الرغبة أو الهوى ، بل المقصود هو إعادة الجسم الى الخلقة المعهودة السوية ، بينما الرغبة والهوى هي الحاصلة في عملية تغيير الجنس وتحويله (٧١) .

وهذا له ما يؤيده من وجهة نظر بعض الفقهاء رحمهم الله تعالى الذين نصّوا على أن الخنثى غير المشكل إذا ظهر أمره وتبين أنه امرأة فأعضاء الذكورة عنده تُعدُّ خَلْقَةً زائدة ، وكذلك عكسها (٧٢) ، فهي إذا كانت زائدة كان حكم إزالتها الجواز شرعاً ، كما في الأصح الزائدة من القول بجواز إزالتها

عند جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى من الحنفية^(٧٣) والمالكية^(٧٤) والشافعية^(٧٥) والحنابلة^(٧٦) والظاهرية^(٧٧) والإمامية^(٧٨) والزيدية^(٧٩) والإباضية^(٨٠) ، وبناءً على عدم إيجابهم الدية على الأصعب الزائدة لأن قطعها لم يذهب منفعة ولا جمالاً ، بل هي عيب ونقص في الخلقة ، وقطعها يزيل النقص ويزيد في الجمال .

٣٢. إن البقاء للخنثى الكاذبة على وضعها وحالتها فيه من الضرر المعنوي الظاهر ، لأنها قد تكون رجلاً في حقيقتها ، مع وجود بعض الأعضاء الأنثوية بادياً أو ظاهراً عليها فتكون المعاملة معها على أساس أنها أنثى وهنا تحصل المعاناة النفسية ، لأنها في الغالب تكون تابعة للجنس الحقيقي ، وإن كانت مخالفة الأعضاء الظاهرة ، وليس هناك من شك في أن الشرع الحنيف جاء لرفع الضرر ودفعه ، سواء كان حسياً أو معنوياً ، وهذا التصحيح ما هو إلا إزالة لهذا الضرر^(٨١) .

٣٣. إن هذا الشرع الحنيف فيه من الواجبات المعينة أناطها بالإنسان ، مختلفة باختلاف الجنس ، فالذكر له من الواجبات ما لم تكن منوطة بالأنثى ، وذلك مثل شهود الجمع والجماعات والجهاد ونحوها ، ففي بقائها أنثى في الظاهر وهي ذكر في الحقيقة ، تضييع لهذه الواجبات ، كما أنها إزالة للفروق بين الجنسين ، وإذا بقيت الخنثى الكاذبة على حالها فلا يمكنها القيام بهذه الواجبات ، وعندها فلا بد من إجراء عملية تغيير الجنس وتصحيحه حتى يتمكن كل جنس من قيامه بما ألزم من واجبات ، ومثل الواجبات الحقوق التي منحها كل جنس ينفرد بها أو يتميز بها من الجنس الآخر ، فبعد التغيير والتصحيح يحصل على حقوقه التي يستحقها شرعاً .

٣٤. إن البقاء للخنثى الكاذبة على وضعها وحالتها ربما يكون مؤدياً الى تأخير الزواج ، بل ربما يكون مؤدياً الى الوقوع في المشاكل وقد يحصل الفراق عندما يكون العلاج بعد الزواج ، فقد يتزوج على أساس أنها أنثى وحقيقتها ذكر ، فحينما يكتشف الزوج ذلك يقوم بفراقها ، وهذا يعد مخالفة لمقصود الشارع الذي دعا الى الزواج وحث عليه حتى تتحقق به مصالح عظيمة ، مع الأمر بديمومة العلاقة الزوجية ، والنهي عن كل ما يدعو الى قطعها ، وهذا ما يدعو الى الاهتمام بتغيير الجنس وتصحيحه في الوقت المبكر من عمر الطفل وإذا تعذر ذلك فلا بد من حصوله قبل الزواج على أقل تقدير ، وهذا ما يشهد له قول بعض الفقهاء رحمهم الله تعالى في نصوصهم على أنه إذا كان أحد الزوجين خنثى غير مشكل إنه يثبت للآخر الخيار^(٨٢) .

وبناء على هذا : فالذي يبدو لي رجحانه - والله تعالى أعلم - أنه من الجائز إجراء عملية تغيير الجنس وتصحيحه في الخنثى الأنثى الكاذبة ، بل القول بالوجوب هو الأولى وله ما يبرره مع الحرمة في إبقائها على المظهر الذكري بعد أن أفادت الفحوصات الكشفية أنها امرأة وليست ذكراً ، وذلك لما يلي :

٣٥. هذه الخنثى الكاذبة إذا ما بقيت على المظهر الذكوري فإن ذلك يعني إعطاؤها صبغة التعامل معها كرجل ، وهي ليست كذلك فواقعها أنها أنثى ، وعندها تكون مقيدة وملزمة بأمر كثيرة منها :

٣٦. لزومها بأوامر لم يوجبها الشرع عليها ولم يكلفها بها وذلك مثل الجهاد والجمع والجماعات ونحوها .

٣٧. منحها حقوقاً ليست من استحقاقها شرعاً - كما للرجل - في مسائل الإرث والإمامة ونحوها .

٣٨. تعاملها واختلاطها اليومي والحياتي والخلوة بها وحالة سترها وكل ذلك على أساس أنها رجل ، وهذا لا شك أن بقاءها على حالها سيكون مفضياً الى مفسد كثيرة .

٣٩. الكثير من العبادات التي تقع منها تكون على الهيئة التي لا تصح منها ، وذلك لعدم الإتيان بها وفق شروطها وواجباتها التي تجب فيها على المرأة^(٨٣) ، وهذه في حقيقتها أوامر ولوازم محرمة ، فما يكون مؤدياً إليها فهو محرم ، وإذا ما كانت الخنثى قد عذرت في الشرع في هذه الجوانب ، كون تصرفاتها وأفعالها جارية بحسب ما ظهر لها من الأعضاء ، فهذا لا يعني إبقاؤها على ظاهرها الذكوري وقد علم الأطباء والأهل بحالها ، حتى لا تقع هذه الأمور واللوازم عليها

٤٠. إن هذه الخنثى إذا ما بقيت على أساس أنها ذكر فإنه سيكون بوضعه هذا مفضياً الى عدم القدرة لقيامه بالعمل الوظيفي الجنسي ، فضلاً عن أنه مصاب بالعقم الحقيقي الذي لا إنجاب معه أصلاً مع ما يتبع ذلك من الإستياء والشعور بالحزن الدائم والاكتئاب المستمر ، والضرر النفسي المتعب ، وفي تغيير هذا الجنس وتصحيحه وإعادته الى حقيقته حتى تكون هذه الخنثى امرأة فهو : إعادةً لحياتها الطبيعية ، وفتحٌ للباب أمامها كي تتزوج وتتجب على حد تأكيد الأطباء ، ومن أعظم مصالح النكاح هو الاستمتاع وتحصيل الولد ، وحقيقة هذا لا يكون حاصلًا أو تاماً إلا أن يكون لهذه الخنثى تصحيحاً وتغييراً لجنسها حتى تكون امرأة لا رجلاً ، وهذه العملية التصحيحية تحصل بها أعظم المصالح وتدفع بها أكثر المفسد ، وما مجيء الشرع الحنيف إلا ليحقق جلب المصالح ودفع المفسد .

ومثل الخنثى الأنثى ، الخنثى الذكر ، فإعادته الى حقيقة جنسه لإزالة عيبه أمر مشروع ولا يكون داخلاً في باب تغيير خلق الله ﷻ لأنه ليس تغيير وتحويل جنس ، وإنما هو تصحيح وإعادة لمظهر الأعضاء الخارجية حتى تكون موافقة لحقيقة الجنس ، ثم إن البقاء لهذه الخنثى الذكورية على المظهر الأنثوي لها يكون مدعاةً للزوم عكس ما كان لازماً في إبقاء الخنثى الأنثوية خصوصاً ذلك الاغترار بمظهرها الأنثوي حينما تترك مع النساء ، وحقيقتها أنها ذكر ، فإذا ما كبرت فسيلاحظ عليها ميلها وشهوتها ما للرجال من الميول والشهوات ، وهي باختلاطها بالنساء وتطلعاتها على خصوصياتهن ستحصل الفتنة والفساد الكبير ، ففي عملية التغيير والتصحيح لهذا الجنس ، إزالة لهذا التشوه الظاهر على أعضائه ، ثم هو سدٌ لباب الفتنة وذريعة الفساد وهذا جائز شرعاً .

وقد أثار عن النبي ﷺ أنه لعن المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء ، وقال : ((أخرجوهم من بيوتكم ^(٨٤))) ، وقد بين العلماء رحمهم الله تعالى من خلال النصوص الواردة عنهم أن المخنث هو الذي يتشبه بالنساء في كلامه وزِيَّه وحركاته ، وأنه مذموم إذا فعل ذلك مختاراً ، فإن كان شيئاً خُلُقياً فإنه يجب عليه أن يتكلف إزالة ذلك ^(٨٥) .

والخنثى الذكرية الكاذبة في صورتها وشكلها ما هي إلا نوع من هذه الخنوثة الخلقية ، فظاهرها أنثى وهي ذكر ، وهي في زيِّها وحركاتها مشبهة للأنثى ، فمن أجل الوصول الى حقيقة الجنس ، وإبعاد هذه الخنوثة وإزالتها يكون ممكناً عن طريق المعالجة بالعملية الجراحية لتغيير هذا الجنس وتصحيحه ، وعند ذلك يصبح هذا الفعل جائزاً شرعاً ، بل ربما يكون واجباً وحسب ما يقتضيه المقام . والله تعالى أعلم بالصواب .

أما الحكم الشرعي لمعالجة الخنثى الحقيقية : فهو أن الفقهاء رحمهم الله تعالى لهم كلام عن هذه الخنثى ويطلقون عليها اسم الخنثى المشكل ، ولهم آراء في تحديد المعرفة التقريبية للخنثى من حيث ذكوريته أو أنوثيته ، وبعلاوات اعتمدها لتحديد جنسه ، وقد أجمعوا عليها خصوصاً في صغره يتبين بمباله ، فإذا بال من الذكر فهو غلام وإذا بال من الفرج فهو أنثى ^(٨٦) ، الى غير ذلك ، ثم إن أحكامه لها شهرة عند الفقهاء المتقدمين ، وهي منثورة في كتب الفقه ، وفي أبوابه الفقهية الكثيرة إلا أن علاجه لم يكن مطروفاً ولا متيسراً في عصرهم ، لذا فإن علاجه عن طريق العمليات الجراحية أصبح وليد هذا العصر ، سببه هذا التطور الطبي الهائل ، والتقدم الكبير في التقنيات العالمية في مجالات التشخيص والجراحة ، وعلى الرغم من كل هذا التطور إلا أن موضوعه قليل الطرح والعرض على بساط البحث الفقهي المعاصر ، ولعل مرد ذلك الى الندرة في وقوعه ، ولما كانت العمليات الجراحية وسيلة الى معرفة تحديد الجنس والوصول الى حقيقته الذكورية أو الأنثوية قدر الإمكان خصوصاً في هذه الخنثى الحقيقية وإن في ذلك من المصالح الدينية والدينية ما لا يخفى جاز إجراء هذه العمليات الجراحية ، وإن ذلك مقبول ومشروع ، وهذا صادر عن بعض الجهات والتي تدل على جواز العلاج لمثل هذه الحالات عن طريق العملية الجراحية من أجل أن يستجلي حقيقة الجنس ، وهو ما جاء صادراً عن المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة والتي عقدت في مكة المكرمة ، في المدة ١٣ - ١٤٠٩/٧/٢٠ هـ ، وجاء في قرارها السادس من هذه الدورة ما نصه :

(ثانياً : أما ما اجتمعت في أعضائه علامات النساء والرجال ، فينظر الى الغالب من حاله ، فإن غلبت عليه الذكورة جاز علاجه طبيياً ، بما يزيل الإشتباه في ذكوريته ، ومن غلبت عليه علامات الأنوثة جاز علاجه طبيياً بما يزيل الإشتباه في أنوثته سواء أكان العلاج بالجراحة أم بالهرمونات لأن هذا مرض ، والعلاج يقصد فيه الشفاء منه ، وليس تغييراً لخلق الله ﷻ ^(٨٧)) .

الحقيقية التي يطلق عليها الأطباء هذه التسمية ، كونه لم يتضح جنسه وذلك لوجود المبيض والخصية فيه معاً .

ولما كانت الخنوثة عيباً معنوياً ، فهي لا شك أنها تشوّه حسي ، وحقيقة هذا التشوه يعد نوعاً من الأمراض ، وأساس الشريعة مبني على جلب المصالح ودرء المفساد ، وهذا العيب والتشوه والعاهة كلها مفساد فإزالتها عن طريق العمليات الجراحية جائزة شرعاً ، وليست داخلية في تغيير خلق الله تعالى ، بل هي مصلحة وجلبها أمر مشروع .

٤٧. إن الشخص حينما يكون خنثى فمعناه أيضاً أنه قد خُلِقَ شاذاً في عرف الناس ، وأحكامه التي تخصه لربما تسبب له حرجاً في حال التكيف معها ، وقد لا يكون مستطيعاً لذلك ، ولربما تكون عنده هذه الظاهرة أمراً آخر من الأمور السلبية عليه في حياته مثل تأخيره في الزواج ، وعدم الممارسة الطبيعية لحياته المعتادة علماً بأن أكثر الفقهاء رحمهم الله تعالى قد نصّوا على عدم صحة نكاح الخنثى المشكل الذي لم يتضح حاله^(٩٦) .

وهذا في حقيقته حرج يصيبه ، وضرر معنوي يلاحقه ، وما جاءت الشريعة إلا لرفع الحرج ، وإزالة الضرر ، وإمكان هذا يحصل بإجراء العملية الجراحية التصحيحية حتى تكون أعضاؤه الخارجية مع جنسه الذي يقرره له الأطباء^(٩٧) .

وأما التعامل مع الخنثى ، فإذا تبين حاله من ذكورة أو أنوثة عند ظهور حالة من الحالات التي تدل عليه فإن التعامل يكون معه مثل تعامل الجنس الذي بان منه ، فيعامل مثل الذكور إذا كان قد بان ذكره ، ويعامل مثل الإناث إذا كان قد بان أنثى .

أما إذا كان حاله لم يستتب وهذا هو المسمى بالخنثى المشكل ، فإن التعامل معه سيكون بالأحوط من الأحكام ، وعندها يجوز له إجراء عملية تغيير جنسه الى الذكورة أو الأنوثة ، وهذا يكون خاضعاً لرؤية الأطباء المتخصصين من حيث القرب الى خصائصه التي تنتج عنه بسبب إجراء الفحوصات اللازمة ، وذلك لأن القول بعدم جواز ذلك يعني أن الخنثى المشكل سيعيش حياته كلها في عنتٍ ومشقةٍ ، ومعلوم أن قواعد الشرع مقررّة بنصوصها على أن المشقة تجلب التيسير .

أما الخنثى الذي ظهر حاله واستبان أمره فمن غير الجائز إجراء عملية التغيير له ، لأن أمره انكشف وجنسه اتضح ، لأنه إما ذكر : وعندها لا يجوز له أن يُغيّر الى أنثى ، وإما أنثى : وهي كذلك لا يجوز لها أن تتغير الى ذكر ، لكن من الجائز لهذا الشخص أن يجري عملية يزيل بها هذه المظاهر التي هي من الجنس الذي لا ينتمي إليه^(٩٨) .

والطبيب الذي يجري هذه العملية قد يكون داخلياً في الإثم وقد لا يكون كذلك ، ففي الحالات التي يجوز فيها التغيير والتحويل لا يكون مترتباً عليه شيء من الإثم ، أما الحالات التي لا يجوز فيها التغيير فإنها تبقى حراماً ولا يجوز إجراء هذه العملية ، وقد شدد العلماء المعاصرون من رجالات العلم الأزهريين وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية على أن إجراء هذه العمليات دون ضرورة طبية يقينية تكون من المحرمات والكبائر ، لأنها إفسادٌ لخلق الله وإخلال بالكون ، وشددوا على القول بأن الطبيب الذي يقوم بإجراء هذه العمليات يعد من المفسدين في الأرض ويجب تطبيق حد الحرابة عليه^(٩٩) .

أما عن الزواج من الخنثى : فإذا كان هو ممن قد ظهر أمره وبان حاله ، أو أجريت له عملية التغيير بضوابطها وشروطها فإنه لا بأس بالزواج منه ، لأن إشكاله قد ارتفع وزال فهو ليس بخنثى ، وإنما هو بحسب جنسه ذكرٌ أو أنثى .

وأما إذا كان إشكاله ما يزال قائماً فإن الزواج منه لا يجوز ، لأنه والحالة هذه يبقى التعامل معه بالأحوط (١٠٠) .

وإذا ما تغير الشخص وبطريقة لم يأذن بها الشرع فالذي يبدو لي راجحاً والله تعالى أعلم : إن انتماءه يبقى محلّ إشكال كونه من النوازل التي تحتاج الى بحث مستمر ، وتأمّل كبير ، واجتهاد وإجماع ، لأن هذا الأمر تترتب عليه أحكام كثيرة من حيث الإرث والديات والإمامة والنكاح والخلوة والمحرمية وغير ذلك . والله تعالى أعلم وأعز وأكرم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الخاتمة والاستنتاجات

وبعد أن أنهيت بعون الله تعالى هذا البحث ، فإنني أبرز فيه أهم النتائج التي وصلت إليها وكما يلي :

هذا الموضوع هو من مستجدات الحياة ولم يكن متعارفاً عليه عند الفقهاء المتقدمين رحمهم الله تعالى ، بل هو من فقه النوازل ومن المسائل العصرية التي تحتاج الى بحثٍ وتأمّلٍ عند عرضها على الفقه الإسلامي حتى تأخذ صبغتها الشرعية من جواز أو عدمه ، مع ضرورة الإطلاع المعرفي على الطريقة العلمية التي ستمارس عن طريق الجراحات الطبية حتى يتوصل من خلالها الى التكيف الفقهي الذي يريد الباحث من خلاله الوصول الى الحكم الشرعي .

تناول البحث في مبحثه الأول : **حقيقة تغيير الجنس** أو تحويله وتبديله من الذكورية الى الأنوثة أو العكس – أي تحويله من الأنوثة الى الذكورية – ويتم هذا بوسائل جراحية وطبية وبمعالجات هرمونية لأجل تعديل الأعضاء التناسلية الظاهرة حتى تكسبه الجنس الجديد ، وهو على خلاف ما خلقه الله تعالى مما اقتضى الفقهاء المعاصرين أن يتعرضوا لهذه المسألة ويجمعوا على القول بحرمة تغيير الجنس البشري عن طريق العمليات الجراحية التجميلية خصوصاً عندما تكون مجرد رغبة أو هوى مع عدم وجود المبرر لهذا التغيير ، ولهم استدلالاتهم من الكتاب والسنة ومن العقل ، وقد أشاروا الى أن الإنسان أمينٌ على أعضائه وعلى منافعها ، فلا يجوز له الإعتداء عليها بجرح أو غيره ، وعند ذلك يصبح مثلاً محرمة ، كما أنها – أي عملية تغيير الجنس – تعد نوعاً من الأنواع التي تستلزم كشفاً لأعضاء أمر الله تعالى بوجود سترها ما لم تكن هناك ضرورة ملحة ، أو حاجة تنزل منزلة الضرورة ، وهذه العمليات لا يمكن إجراؤها إلا بالكشف الحقيقي والموضعي على العورة المغلظة ، وليس ذلك إلا من المحرّم كونه لم تدع إليه ضرورة قصوى .

إن عملية تغيير الجنس يُعدُّ إجراؤها تطاولاً على مشيئة الله تعالى واعتراضاً على القدرة الإلهية ، وعلى الحكمة لرب العزة ﷻ والتي اقتضت تحديد الجنس الجنيني من حيث كونه ذكراً أو أنثى ، وكل هذا مجرد رغبة أو نزوة ، وليس من دوافع معتبرة متوافرة فيه حتى يتم إجراؤها .

إن عملية تغيير الجنس متضمنة الغش والتدليس ، وقد جاء الشرع بتحريم ذلك حتى في عموم التعامل اليومي والحياتي ، لأنه تزوير وعدم إعطاء الحقيقة صورتها التي هي عليها ، وهذا يتبين عند الزواج سواء كان من الذكر المُعَيَّر ، أو الأنثى المُعَيَّرَة ، وعندها تظهر المشكلة ويبدب الفساد ، وهذا يعني وقوع الفوضى في المجتمع والاختلال في الموازين وكلها أضرار ، فإذا ما ترتبت هذه الأضرار على هذه العملية التغييرية فإنها تكون حراماً شرعاً ، وقواعد الشرع مقررة بأن الضرر يزال ، وأن الشريعة لها ثوابتها حيث (لا ضرر ولا ضرار)

وتناول البحث في المبحث الثاني : **تصحيح الجنس** وهذا فيما يتعلق بالخنثى ، وذلك لأن غموضاً يحصل عند الشخص بسبب بعض العلامات التي ربما تعطيه نوع جنسه الذكري أو الأنثوي فيحتاج الى تصحيح ، وقد تحدث له بعض الإشكالات في أعضائه الجنسية وفي المراحل المبكرة من عمره ، أو هناك تشوه في أعضائه مما يجعل تحديد الجنس أمراً غامضاً ملتبساً ما بين الذكر والأنثى ، وهو ما يصطلح عليه الفقهاء رحمهم الله تعالى بـ (**الخنثى**) ، وأوردوه بألفاظ متعددة كلها راجعة الى القول بأنه : من له آلة الرجال والنساء ، أو هو من له ذكر وفرج امرأة ، أو هو من لا يكون له ذكر ولا فرج . ثم إنهم قسموه الى قسمين :

٤٨. **الخنثى غير المشكل** : وهو من اتضحت فيه العلامات الدالة على ذكوريته أو أنوثيته ، فهو إما رجل أو امرأة فيهما خلقة زائدة ، وهذا ما يطلق عليه عند الأطباء بـ (**الخنثى الكاذبة**) ، ويشيرون إليها بأنها : ما كانت غُدتها التناسلية إحدى اثنتين : المبيض أو الخصية ، ولا يمكن إجتماعهما سوياً ، والأعضاء الظاهرة فيها تكون غامضة ، ومن الممكن في هذه الحالة أن يتم تشخيص وتحديد الجنس وإجراء عملية تصحيحه ، ولا تعد تغييراً ولا تحويلاً ، وهذا التصحيح الذي تجري عملياته لمثل هذه الحالات يكون جائزاً شرعاً ، ولا حرج في ذلك ، استدلالاً بأحاديث التداوي والحجامة وغيرها ، كما أن عملية تصحيح الجنس تُعدُّ نوعاً من أنواع إزالة العيوب ، وتصحيحاً للتشوهات الظاهرة وهي غير داخلية في موضوع تغيير خلق الله ، لأنها ليست مقصودة لمجرد الرغبة والهوى ، وإنما المقصود هو إعادة الجسم الى الخلقة المعهودة السوية .

٤٩. **الخنثى المشكل** : وهو من تعذر الوصول الى المعرفة الحقيقية من جنسه الذكري أو الأنثوي ، لأن الفقهاء رحمهم الله تعالى في عصورهم كانوا معتمدين في معرفة الخنثى وبيان تحديد الجنس فيه على العلامات البارزة ، وهذا هو الذي كان متاحاً بأيديهم وميسوراً لهم في عصرهم ، وهذا النوع هو ما يطلق عليه عند الأطباء بـ (**الخنثى الحقيقية**) : وهي من اجتمع فيها العضوان المبيض والخصية معاً ، وقد يكونان ملتحمين سوياً ، وتحديد ذلك بوسائل وكيفيات منها : ما هي طبية خاضعة للفحص والتشخيص ، ومنها : ما هي متفقة مع كلام الفقهاء رحمهم الله تعالى من حيث الميول النفسية والعاطفية نحو جنس معين .

أما عن علاجه : فإنه لم يكن مطروقاَ عند الفقهاء رحمهم الله تعالى ولا متيسراً في عصرهم ، لذا فإن علاجه عن طريق العمليات الجراحية أصبح وليد هذا العصر ، ولكن لما كانت العمليات الجراحية وسيلة الى معرفة تحديد الجنس والوصول الى حقيقته الذكورية أو الأنثوية قدر الإمكان خصوصاً في الخنثى الحقيقية - الخنثى المشكل - وأن في ذلك من المصالح الدينية والدينية ما لا يكون خافياً ، وعند ذلك فإنه من الجائز شرعاً إجراء هذه العمليات الجراحية وأنه مقبول ومشروع ، لأن الشريعة جاءت لمصالح الأنام ولعل السرّ في خلودها أنها راعت مصالح الناس وبنت أحكامها على اليسر . والله تعالى هو الموفق والهادي الى سواء السبيل .

Abstract

Changing the Human Sex and the Attitude of Islamic law

This study is considered one of the incidents jurisprudence (**Fiqh**) and one of the contemporary issues which are unknown by the old jurists .

Section one deals with changing the sex from male female and vice-versa by surgical operation with their and desire .

All jurists are unanimous and agree to prohibit any sort of this change because such a change is unjust fable and it is a change of Allah's creation . more over . then are no considerable in motives this change .

Such on operation implies fraud and cheating which are rejected and forbidden in Islam .

Section Two is concerned whit the sex correction which is relevant to the bisexual the hermaphrodite the bisexual is the one who has the male and female sexual organs or the one who has no male or female organs . They are of two types :

The indicated and the unindicated ones the first : the indicated bisexual is the one whose sexual organs have evident indications . it is either male with female feature of the other sex vice-versa . This case is what the physicians call hermaphrodite false whose sexual gland is either the ovary or the testis that cannot be assembled together the apparent organs are vague in . such a case sexual organ to the body .

The second type is the unindicated bisexual whose male or female sexual organs are very difficult to identify . This type is what the physicians call the real bisexual what sexual organs are annexed together and can be identified by clinical investigation . These agree with the opinions of the Islamic jurists concerning the emotional and psychological tendencies towered a certain sex .

So far the treatment by surgical operations were unavailable , but today it has become possible to identify the type of the sex accessy to the reality of the male or female particularly in the second type . in such a cases , it is permitted for life and hereafter interests since the Islamic law has come for the interests of human being based on facilitating the legislation on the behalf at mankind .

الهوامش

(١) ينظر : جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة للدكتور ماجد عبد الحميد طهوب ص ٤٢٤ .

(٢) لعل أشهر هذه الحالات هي حالة طالب الطب المصري : سيد محمد عبد الله ، كان رجلاً في كامل رجولته ، ثم تقدم لبعض الجراحين يروم تغيير جنسه ، وتمت له عملية جراحية تحول في الظاهر الى أنثى تدعى (سالي) ... ينظر : الجراحة الكشفية وموقف الفقه الإسلامي والقانون الوضعي منها للدكتور محمد زين العابدين طاهر ص ٢٦٤ ، والطبيب أدبه وفقهه للدكتور زهير السباعي والدكتور محمد علي البار ص ٣٢٠ ، وموقع الدكتور محمد علي البار على الإنترنت (www.khayma.com/maalbar) .

(٣)الدكتور محمد شعلان أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي بجامعة الأزهر والدكتور سعيد عبد العظيم أستاذ الطب النفسي في جامعة طب القاهرة :

(www.boyat-mad-life.spaces.live.com/b...1160.entry)

(www.ar.wikipedia.org/wik) .

(٤) ينظر : أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها : للدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي ص ١٩٩ ، والمسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية : للدكتور محمد بن عبد الجواد حجازي الننتشة ٢/٢٨٨ ، وجراحة الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي : لمحمد شافعي مفتاح بوشية ص ٤٧٧ .

(٥) ينظر : الجراحة الكشفية ص ٦٦ .

(٦) ينظر : أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٠ ، وأحكام جراحة التجميل : للدكتور محمد عثمان شبير ص ٧١ ، والمسائل الطبية المستجدة للنتشة ٢/٢٩٣ ، والجراحة الكشفية : للدكتور محمد زين العابدين طاهر ص ١٥٨ - ٢٢١ ، وجراحات الذكورة والأنوثة لمحمد شافعي بوشية ص ٤٨٢ ، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء : للدكتور محمد خالد منصور ص ٢٠٣ ، وفتوى الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة

الدعوة العدد (١٩٣٩) تأريخ ١٤٢٥/٤/٣ هـ - ص ٧٢ ، ومقال : (تغيير الجنس بين الشريعة الإسلامية والطب الحديث) : للدكتور محمد الطنطاوي : المجلة العربية : العدد (١٤٠) أبريل ١٩٨٩م - ص ١٠١ ، ومقال (تبديل الجنس ضرورة طبية أم انتكاسة فطرية) : للشيخ عمر بن عبد الله الشهابي على موقع المسلم (www.almoslim.net) .

(٧) ورد ذلك من القرار السادس في هذه الدورة والتي تم عقدها في مكة المكرمة في المدة من ١٣-٢٠/٧/١٤٠٩ هـ وقد تضمن هذا القرار النص التالي (أولاً : الذكر الذي كملت أعضائه ذكورته ، والأنثى التي كملت أعضائه أنوثتها لا يحل تحويل أحدهما إلى النوع الآخر ، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة ، لأنه تغيير لخلق الله ...) قرارات المجمع لدوراته (١٠ - ١٣) ص ٩٧ .

(٨) جاء ذلك في ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٠/٨/١٤٠٧ هـ ، وقد ورد في القرار الختامي (ما ظهر في بعض المجتمعات من جراحات تسمى عمليات تغيير الجنس استجابة للأهواء المنحرفة حرام قطعاً) ، ينظر : ثبت الندوة المطبوع ص ٧٥٧ ، وموقع المنظمة على الإنترنت : (www.islamset.com/arabic) .

(٩) نقلاً عن جراحة الذكورة والأنوثة ص ٤٨٧ .

(١٠) نقلاً عن موقع الدكتور محمد شعلان والدكتور سعيد عبد العظيم .
(١١) تفسير القرطبي ١٦٤/٥ ، وينظر : تفسير الطبري ٢٨٥/٥ ، والبحر المحيط ٢٤٥/٣ ، وروح المعاني ٥٧/٥ .

(١٢) ينظر : المسائل الطبية المستجدة ٢٩٣/٢ ، ومقال : (تغيير الجنس بين الشريعة الإسلامية والطب الحديث) للدكتور محمد الطنطاوي : المجلة العربية : ص ١٠١ .

(١٣) تفسير القرطبي ٣٩١/٥ .

(١٤) ينظر : أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٠ ، والمسائل الطبية المستجدة ٢٩٣/٢ .

(١٥) ينظر : تفسير الطبري ٢٨٢/٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٨/٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٠٠/١ ، وزاد المسير في علم التفسير ٢٠٥/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٨٩/٥ ، وتفسير ابن كثير ٥٥٦/١ .

(١٦) ينظر : جراحة الذكورة والأنوثة ص ٤٨٣ .

(١٧) التفسير الكبير للفخر الرازي ١٨٥/٢٧ ، وينظر : تفسير الخازن ١٠٣/٤ ، وتفسير البحر المحيط ٥٠٢/٧ - ٥٠٣ ، وروح المعاني ٧٥/٢٥ .

(*) ابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، قرشي هاشمي ، حبر الأمة وترجمان القرآن ، أسلم صغيراً ولازم النبي ﷺ بعد الفتح وروى عنه ، كان الخلفاء يجولونه ، شهد مع علي الجمل وصفين ، وكُفَّ بصره في آخر عمره ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .

ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٣٣٠/٢ - ٣٣٤ ، والاستيعاب في أسماء الأصحاب بهامش الإصابة ٣٥٠/٢ - ٣٥٧ .

(١٨) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب اللباس – باب : المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال ص ١٠٩٠ رقم (٥٨٨٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١٩) ينظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٦/١٤ – ١٠٧ ، والجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٠ ، والمسائل الطبية المستجدة ٢٩٤/٢ .

(* ابن مسعود : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، من أهل مكة ، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً ، من السابقين الأولين الى الإسلام ، هاجر الى أرض الحبشة الهجرتين وشهد بدرًا وأُحُدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ (ت ٣٢ هـ) .

ينظر : الإصابة ٣٦٨/٢ ، والاستيعاب ٣١٦/٢ – ٣٢٤ ، والأعلام للزركلي ٤٨٠/٤ .

(٢٠) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب چ ط ث ط ، باب چ ص ٧٦٦ رقم (٤٨٨٦) ، ومسلم في صحيحه : كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة والنامصة والمنتمصنة ، والمتفلجات والمغيرات خلق الله ص ١٠٠٣ رقم (٥٥٣٨) .

(والواشمة) : فاعلة الوشم ، وهي تغرز إبرة أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة أو غير ذلك من بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر ، والمفعول بها موشومة . (والنامصة) : هي التي تزيل الشعر من الوجه . (والمنتمصنة) : هي التي تطلب فعل ذلك بها . (والمتفلجات) : المتفلجة : هي التي تبرد ما بين أسنانها الثنايا والرباعيات ، وتفعله العجوز ومن قاربتها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان . ينظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٦/١٤ .

(٢١) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٧/١٤ .

(٢٢) ينظر : جراحات الذكورة والأنوثة ص ٤٨٥ ، وفتوى الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة الدعوة العدد (١٩٣٩) ص ٧٢ .

(٢٣) فتح الباري ٦٨٠/٨ ، ويظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٦/١٤ – ١٠٧ . (* سعد بن أبي وقاص : هو أبو إسحاق سعد بن مالك ، واسم مالك : أهيب بن عبد مناف بن زهرة ، قرشي من كبار الصحابة ، أسلم قديماً وهاجر ، وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله ، أحد الستة أهل الشورى ، كان مجاب الدعوة ، تولى قتال جيوش الفرس وفتح الله على يديه العراق (توفي بالمدينة سنة ٥٥ هـ) .

ينظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ، والإصابة ٣٣/٢ – ٣٤ ، والاستيعاب ١٨/٢ – ٣٣ .

(* عثمان بن مظعون : هو عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي ، أبو السائب ، كان من حكماء الجاهلية ، وأسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ، وهاجر الى الحبشة مرتين ، فشهد بدرًا ، ولما تُوفي قبله النبي ﷺ ، وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة وأول من دفن بالبقيع منهم ﷺ .

ينظر : الاستيعاب ٨٥/٣ ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٥٨٩/٣ ، والإصابة ٤٥٧/٢ .

(٢٤) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء ص ٩٥٦ ، ٩٥٧ رقم (٥٠٧٣) ، ومسلم في صحيحه : كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنة ، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ص ٦٢٩ رقم (٣٣٩٠) .

(٢٥) ينظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٧٧/٩ .

(٢٦) ينظر : أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٢ ، والمسائل الطبية المستجدة ٢٩٥/٢ .

(*ابن حجر : هو الإمام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ، المصري المولد والمنشأ والوفاة ، الشهير بـ (ابن حجر) نسبة الى آل حجر ، قوم يسكنون بلاد الجريد ، وأرضهم قابس من تونس ، من كبار الشافعية ، كان محدثاً وفقهياً ومؤرخاً (ت ٨٥٢ هـ) .

ينظر : الضوء اللامع ٣٦/٢ ، والبدر الطالع ٨٧/١ ، وشذرات الذهب ٢٧٠/٧ .

(٢٧) ينظر : فتح الباري ١١٩/٩ .

(٢٨) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٤/١ ، وشرح النووي لصحيح مسلم للنووي ١٧٦/٩ ، وفتح الباري ١١٨/٩ .

(٢٩) ينظر : المبسوط للسرخسي ١٣٤/١٥ ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢٣٤/٨ ، وحاشية ابن عابدين ٣٨٨/٦ .

(٣٠) ينظر : الفواكه الدواني ٣٤٥/٢ ، وحاشية الدسوقي ٣٦٩/٤ .

(٣١) ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٧/٩ .

(٣٢) ينظر : الفروع ٤٦١/٥ ، وكشاف القناع ٤٩٤/٥ .

(٣٣) ينظر : المحلى ٢٠٦/٨ و ٣/٩ .

(٣٤) ينظر : شرائع الإسلام ٤٧٩/٤ و ٥٤٥/٤ .

(٣٥) ينظر : البحر الزخار ٣٦٠/٦ - ٣٦١ ، ونيل الأوطار ٤٩٩/٦ .

(٣٦) ينظر : شرح كتاب النيل وشفاء العليل ١٧/٦ .

(*القرطبي : هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح ، أندلسي من أهل قرطبة ، أنصاري ، من كبار المفسرين ، اشتهر بالصلاح والتعبد ، رحل الى المشرق واستقر بمنية بن الخصيب (شمال أسيوط بمصر) ، وبها توفي سنة ٦٧١ هـ .

ينظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ص ٣١٧ ، والأعلام للزركلي ٢١٨/٦ .

(٣٧) تفسير القرطبي ٣٩١/٥ .

(٣٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١٩/٩ .

(٣٩) ينظر : فتوى الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة الدعوة العدد (١٩٣٩) ص ٧٢ .

- (٤٠) ينظر : أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٢ ، والمسائل الطبية المستجدة ٢٩٥/٢ ، ومقال (تغيير الجنس بين الشريعة الإسلامية والطب الحديث) - المجلة العربية - ص ١٠١ .
- (٤١) ينظر : جراحة الذكورة والأنوثة ص ٤٨٩ ، والجراحة الكشفية ص ٢٣٠ وما بعدها .
- (٤٢) ينظر : الجراحة الكشفية : ص ٤٨ .
- (٤٣) ينظر : المجموع للنووي ٦٠/٢ ، وروضة الطالبين ٧٨/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤١٧ ، والمغني ٩٥/١٠ .
- (٤٤) ينظر : مقال (تبديل الجنس ضرورة طبية أم انتكاسة فطرية) للشيخ عمر بن عبد الله الشهابي على موقع المسلم (www.almoslim.net) .
- (٤٥) ينظر : لسان العرب مادة (خنث) ١٤٥/٢ ، والقاموس المحيط مادة (خنث) ص ١٦٨ .
- (٤٦) ينظر : بدائع الصنائع ٣٢٧/٧ ، والمطلع على أبواب المقنع ص ٣٠٨ ، وأنيس الفقهاء ص ١٦٦ .
- (٤٧) ينظر : المغني لابن قدامة ١٠٨/٩ .
- (٤٨) ينظر : المجموع ٥٨/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤١٦ .
- (*ابن قدامة : هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين ، خرج من بلده مع عمه عندما ابتليت بالصليبيين ، واستقر بدمشق ، واشترك مع صلاح الدين في محاربة الصليبيين ، رحل في طلب العلم الى بغداد أربع سنين ثم عاد الى دمشق (ت ٦٢٠ هـ) .
- ينظر : ذيل طبقات الحنابلة ص ١٣٣ - ١٤٦ ، والبداية والنهاية ١٠٥/١٣ - ١٠٦ ، والأعلام للزركلي ١٩١/٤ .
- (٤٩) ينظر : المغني لابن قدامة ١١٤/٩ .
- (٥٠) ينظر : الفقه المنهجي ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ .
- (*النووي : هو الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي (أو النواوي) من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق ، علامة في الفقه الشافعي والحديث واللغة ، له (المجموع شرح المهذب) لم يكمله (وروضة الطالبين) (والمنهاج) (ت ٦٧٦ هـ) .
- ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٥ ، والأعلام للزركلي ١٨٥/٩ ، والنجوم الزاهرة ٢٧٨/٧ .
- (٥١) المجموع للنووي ٦٠/٢ .
- (٥٢) ينظر : المبسوط للسرخسي ٩١/٣٠ ، ١٠٣ ، والبدائع للكاساني ٣٢٧/٧ ، وحاشية ابن عابدين ٢٢٧/٦ .
- (٥٣) ينظر : تفسير الإمام القرطبي ٦٥/٥ ، ومواهب الجليل ٢٣٩/٣ ، وحاشية الدسوقي ٤٨٨/٤ .
- (٥٤) ينظر : المجموع للنووي ٥٧/٢ ، ٦١ ، وروضة الطالبين ٧٨/١ ، ومغني المحتاج ١٨/٣ .

- (٥٥) ينظر : المغني لابن قدامة ١٠٨/٩ ، والإنصاف ٣١٢/٥ و ٣٤٢/٧ ، وكشاف القناع ٤٦٩/٤ ، وقد تطرق الإمام السيوطي رحمه الله تعالى لأحكام الخنثى عارضاً لها بالتفصيل في كتابه : الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : ص ٤١٥ .
- (٥٦) ينظر : المحلى ٢٥٤/١١ .
- (٥٧) ينظر : شرائع الإسلام ٣٣٩/٤ ، ٣٤٠ .
- (٥٨) ينظر : البحر الزخار ٥٤٢/٦ ، ٥٤٣ ، وقد ذكر قولاً للإمام علي عليه السلام : (تعتبر الأضلاع ، فأضلاع الرجل في الجانب الأيسر أقل ، ويستوي الجانبان في المرأة) البحر الزخار ٥٤٣/٦ .
- (٥٩) ينظر : شرح كتاب النيل ٤٩٨/١٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ .
- (٦٠) ينظر : الطبيب أدبه وفقهه ص ٣١٢ ، والموسوعة الطبية الفقهية ص ٤٣٨ .
- (٦١) ينظر : العمليات الجراحية وجراحة التجميل ص ٤٣٨ ، والمسائل الفقهية المستجدة ٢٨٦/٢ ، والجراحة الكشفية ص ٢ .
- (٦٢) بالإمكان النظر في كتاب : الطبيب أدبه وفقهه : للدكتور زهير السباعي ، والدكتور محمد علي البار ص ٣١٢ ، والموسوعة الطبية الحديثة : لنخبة من علماء مؤسسة (Golden Press) ترجمة : د. أحمد عمار وآخرين ، مؤسسة سجل العرب - القاهرة ، ط الثانية ١٩٧٠م - ٥٩١/٣ ، وقد عرضوا لبعض الحالات النادرة جداً فواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ م ، وأخرى في اليابان ، وثالثة في تنزانيا في عام ١٩٧٨ م ، إلى غير ذلك .
- (٦٣) فتوى الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة الدعوة العدد (١٩٣٩) تأريخ ١٤٢٥/٤/٣ هـ - ص ٧٢ .
- (٦٤) فتوى الشيخ نصر فريد واصل ، مفتي الديار المصرية سابقاً ، نقلاً عن جراحات الذكورة والأنوثة ص ٤٧٤ .
- (٦٥) نقلاً عن جراحات الذكورة والأنوثة ص ٣٢٨ ، وص ٤٧٠ ، وينظر في هذا أيضاً : المسائل الطبية المستجدة ٢٨٧/٢ ، والجراحة الكشفية ص ١٤٤ ، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء لمحمد خالد منصور ص ٢٠٧ .
- (٦٦) موقع إسلام أون لاين .
- (٦٧) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الطب ، باب السعوط : ص ١٠٦١ رقم (٥٦٩١) ، وأخرجه مسلم في صحيحه : كتاب السلام ، باب لكل داء دواء ، واستحباب التداوي ص ٥٤٤ رقم (٢٨٧٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .
- (*) جابر : هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، أنصاري ، سلمي ، صحابي ، شهد بيعة العقبة الثانية مع أبيه وكان صغيراً ، غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة ، وهو أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ وكانت له في آخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه فيها العلم ، كُفَّ بصره وتوفي بالمدينة سنة ٩٨ هـ .
- ينظر : الإصابة ٢١٣/١ ، والاستيعاب بهامش الإصابة ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، والأعلام للزركلي ٩٢/٢ .

- (٦٨) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الطب ، باب الحجامة من الداء ص ١٠٦١ رقم (٥٦٩٧) ، وأخرجه مسلم في صحيحه : كتاب السلام ، باب لكل داء دواء ، واستحباب التداوي ص ١٠٣٢ رقم (٥٧٠٦) .
- (٦٩) ينظر : أحكام الجراحة الطبية ص ٨٨ .
- (*) أبيّ بن كعب : هو أبو المنذر أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار من الخزرج ، صحابي ، أنصاري ، كان من كتّاب الوحي ، وشهد بدرأ وأحدأ والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، وكان يُفتي على عهده ، وقال عنه ﷺ ((اقرأ أمّتي أبيّ بن كعب)) توفي سنة ٢١ هـ ﷺ .
- ينظر : الإصابة ١٩/١ ، والاستيعاب ٦٥/١ ، والأعلام ٧٨/١ .
- (٧٠) الحديث : أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب السلام ، باب لكل داء دواء ، واستحباب التداوي : ص ١٠٣٢ ، رقم (٥٧٠٩) .
- (٧١) ينظر : جراحات الذكورة والأنوثة ص ٤٧٢ .
- (٧٢) ينظر : المغني ١٠٩/٩ ، وكشاف القناع ٤٦٩/٤ .
- (٧٣) ينظر : المبسوط ١٦٦/٢٦ ، والبحر الرائق ٣٨٤/٨ ، وحاشية ابن عابدين ٥٨٤/٦ .
- (٧٤) ينظر : منح الجليل على مختصر العلامة خليل ٣٩٧/٣ .
- (٧٥) ينظر : الأم ٧٦/٦ ، وروضة الطالبين ٣١٠/٩ ، ومغني المحتاج ٦٦/٤ .
- (٧٦) ينظر : المغني لابن قدامة ١٥٠/١٢ ، والإنصاف ٥٠٢/٢٥ ، وكشاف القناع ٤٩/٦ .
- (٧٧) ينظر : المحلّي ٦٩/١١ .
- (٧٨) ينظر : شرائع الإسلام ٥٤٩/٤ .
- (٧٩) ينظر : البحر الزخار ٣٥٨/٦ .
- (٨٠) ينظر : شرح كتاب النيل ٥٢/١٥ .
- (٨١) ينظر : جراحات الذكورة والأنوثة ص ٤٧١ ، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء ص ٢٠٧ .
- (٨٢) ينظر : مغني المحتاج ٢٠٣/٣ ، والمغني ٥٩/١٠ ، وكشاف القناع ١١٠/٥ .
- (٨٣) بالإمكان النظر في كتاب : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤١٠ حيث ذكر الأحكام التي تختص بها الأنثى .
- (٨٤) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب اللباس ، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت : ص ١٠٩٠ رقم (٥٨٨٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .
- (٨٥) ينظر : فتح الباري ٣٣٤/٩ .
- (٨٦) ينظر : الإجماع ص ٧١ ، ومراتب الإجماع ص ١٠٩ ، وتفسير القرطبي ٦٥/٥ ، والمجموع ٥٨/٢ ، والمغني ١٠٩/٩ .
- (٨٧) ينظر : قرارات المجمع الفقهي لدوراته (١٠ - ١٣) ص ٩٧ .
- (٨٨) ينظر : ثبت الندوة المطبوع ص ٧٥٧ ، وموقع المنظمة على الإنترنت : (www.islamset.com/arabic) .

- (٨٩) ينظر : موقع إسلام أون لاين .
 (٩٠) ينظر : مجلة الدعوة : العدد (١٩٣٩) ص ٧٢ .
 (٩١) نقلاً عن جراحات الذكورة والأنوثة ص ٤٧٥ .
 (٩٢) ينظر : أحكام القرآن للجصاص ٢٩٨/٥ ، وتفسير القرطبي ٢/٥ ، وبدائع الصنائع ٣٢٧/٧ ، وحاشية ابن عابدين ٧٢٦/٦ ، ومواهب الجليل ٤٢٤/٦ ، والمجموع ٥٨/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٣ ، والمغني ٩٤/١٠ ، والجراحة الكشفية ص ٨٨ .
 (٩٣) تفصيل ذلك ينظر في كتب : المبسوط للسرخسي ١٠٥/٣٠ ، والمجموع للنووي ٥٨/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤١٥ .
 (٩٤) ينظر : روضة الطالبين ٤٦١/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٤ ، والمغني ٢٣٦/٦ ، والمبدع ٨٦/٤ ، وكشاف القناع ٢١٦/٣ .
 (٩٥) ينظر : المجموع ٦١/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٤ .
 (٩٦) ينظر : البحر الرائق ٨٣/٣ ، وحاشية ابن عابدين ٢٨/٣ ، ومواهب الجليل ٤٨٥/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٠ ، والمغني ٩٦/١٠ ، والمحزر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٢٢/٢ .
 (٩٧) ينظر : الجراحة التجميلية للدكتور صالح الفوزان ص ٥٦١ .
 (٩٨) المصدر السابق ص ٥٦٤ و ٥٦٥ .
 (٩٩) ينظر : موقع إسلام أون لاين .
 (١٠٠) ينظر الجراحة التجميلية ص ٥٥٢ و ٥٥٣ .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : كتب التفسير وعلومه :

- أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥ هـ

- أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق : علي بن محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٧٦ م .
- تفسير البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - ٣٦٩/٣ .
- تفسير الخازن المسمى : لباب التأويل في معاني التنزيل ، تأليف : علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ) ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين ، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ٢٠٠٤م - ١٤٢٥ هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق ومفتي بغداد العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) طبعة جديدة مصححة قابلها على المطبوعة المنيرية وعلق عليها محمد الأحمد الأحمد وعمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت ، ط الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧ هـ) المكتب الإسلامي - بيروت ، دمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تفسير الطبري : جامع البيان عن تأويل أي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- تفسير القرآن العظيم : للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) دار الفكر - بيروت ٥٥٦/١ .
- تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط - الثانية - ١٣٧٣ هـ - ٣٨٩/٥ .
- التفسير الكبير المسمى : مفاتيح الغيب : للإمام العلامة فخر الدين الرازي أبي عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني (ت ٦٠٦ هـ) ، الناشر دار الكتب العلمية - طهران ، ط - الثانية .

ثانياً : كتب الحديث وعلومه :

- الصحيح : للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) طبعة جديدة كاملة في مجلد واحد مشكولة ومرقمة الكتب والأبواب والأحاديث ، ضبط النص : محمود محمد محمود حسن نصار ، طبعة كاملة لوانان ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط - الخامسة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

- صحيح مسلم : هو للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) حقق أصوله وخرّج أحاديثه على الكتب الستة رقمه : الشيخ خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ط - الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- شرح النووي لصحيح مسلم : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، صحيح : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : للإمام ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية - بيروت - .

ثالثاً : كتب أصول الفقه :

- الإجماع : لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة - الإسكندرية ، ط الثالثة : ١٤٠٢ هـ
- مراتب الإجماع : للإمام أبي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - .

رابعاً : كتب الفقه :

أ - الفقه الحنفي :

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق : للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم الحنفي (٩٧٠ هـ) ، دار المعرفة - بيروت - .
 - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت ، ط الثانية ١٤٠٢ هـ .
 - رد المحتار على الدر المختار : (رد المختار) : للعلامة محمد أمين بن عمر المشهور بابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) وبهامشه : (الدر المختار شرح تنوير الأبصار) : لعلاء الدين محمد بن علي الحصكفي (ت ١٠٨٨ هـ) ، (وتنوير الأبصار) : لمحمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرتاشي الغزي (ت ١٠٠٤ هـ) دار الفكر - بيروت - ط - الثانية .
 - المبسوط : لشمس الدين محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط - الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ب - الفقه المالكي :

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : لمحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) وبهامشها (الشرح الكبير على مختصر خليل) لأحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١ هـ) ، (والمختصر) لسيدى خليل بن إسحاق الجندي (ت ٧٧٦ هـ) تحقيق : محمد عيش ، دار الفكر - بيروت .
- الفواكه الدواني : شرح الشيخ أحمد بن غنيم النفرأوي المالكي (ت ١١٢٠ هـ) على الرسالة : لابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ هـ .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطّاب الرعيني (ت ٩٥٤ هـ) وبأسفله (التاج والإكليل لمختصر خليل) لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق (ت ٨٩٧ هـ) دار الفكر - بيروت ، ط الثانية ١٣٩٨ هـ .
- منح الجليل على مختصر العلامة خليل : للشيخ محمد عيش ، وبهامشه حاشية (تسهيل منح الجليل) للمؤلف ، مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا .

ج - الفقه الشافعي :

- الأم : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) إشراف : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، للدكتور مصطفى الخن والدكتور مصطفى البغا وعلي الشرجي ، نشر إحسان للنشر والتوزيع ، ط - الرابعة - مهارة - إيران ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- المجموع شرح المذهب : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) (والمذهب في فقه الإمام الشافعي) : لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) دار الفكر - بيروت .
- مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : للشيخ محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ) مع تعليقات للشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي ، دار الفكر - بيروت .

د - الفقه الحنبلي :

- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي (ت ٨٨٥ هـ) مطبوع مع المقنع والشرح الكبير ،

- تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ود. عبد الفتاح الحلو ، دار هجر - القاهرة ، ط - الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الفروع : للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح (ت ٨٨٤ هـ) تحقيق : حازم القاضي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ط - الأولى ١٤١٨ هـ - ٤٦١/٥ ، وكشاف القناع على متن الإقناع : للشيخ العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) ، (ومتن الإقناع) : لشرف الدين أبي النجاد موسى بن أحمد بن سالم بن عيسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨ هـ) عالم الكتب - بيروت - .
- المبدع في شرح المقنع : لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤ هـ) المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٠ هـ .
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : للإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي (ت ٦٥٢ هـ) مكتبة المعارف - الرياض ، ط - الثانية ١٤٠٤ هـ .
- المطلع على أبواب المقنع : للإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (ت ٧٠٩ هـ) تحقيق : محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- المغني : للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ) تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ود - عبد الفتاح الحلو ، دار هجر - القاهرة ، ط الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

هـ - الفقه الظاهري :

- المحلى بالآثار : تصنيف : الإمام الجليل المحدث الفقيه الأصولي أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق : الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت ، ط - الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٣ م .

و - الفقه الإمامي :

- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام : تأليف : المحقق الحلي أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦ هـ) مع تعليقات السيد صادق الشيرازي ، منشورات رشيد ، ط - الأولى ، قم ١٣٢٨ هـ .

ز - الفقه الزيدي :

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : تأليف : الإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط - الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار : تأليف : الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) اعتنى به وخرّج أحاديثه د. محمد محمد تامر ، ومحمد عبد العظيم ، تقديم وتعريف : الدكتور وهبة الزحيلي ، دار ابن الهيثم - القاهرة ٢٠٠٤ م .

د- الفقه الإباضي :

- كتاب النيل وشفاء العليل : تأليف الشيخ ضياء الدين عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الله التميمي (ت ١٢٢٣ هـ) .
- وشرح كتاب النيل وشفاء العليل : تأليف : الإمام العلامة محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن إسماعيل اطفيش ، (ت ١٣٣٢ هـ) جدة ، ط - الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - ١٧/٦ .
- خامساً : كتب التراجم والتاريخ والسير :

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب : بهامش الإصابة : تأليف الفقيه الحافظ المحدث أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣ هـ) .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجوزي (ت ٦٣٠ هـ) تحقيق : د. علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط - الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- الإصابة في تمييز الصحابة : تأليف شيخ الإسلام ، قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر بن علي الكنانى العسقلاني المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، دار العلوم الحديثة ، ط - الأولى ١٣٢٨ هـ .
- الأعلام : تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت .
- البداية والنهاية : للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق : د. حامد أحمد الطاهر - دار الفجر للتراث - القاهرة ، (حوادث ٦٢٠ هـ) .
- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن التاسع : للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٤٨ هـ .
- تهذيب التهذيب : للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد - الدكن - الهند ، ١٣٢٥ هـ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون : برهان الدين إبراهيم بن علي المدني المالكي (ت ٧٩٩ هـ) تحقيق وتعليق : د. محمد الأحمد أبو النور - دار التراث للطباعة والنشر .

- ذيل طبقات الحنابلة : للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) دار المعرفة - بيروت - .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : للمؤرخ الفقيه أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، مكتبة القدسي - القاهرة - ١٣٥٠ هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٢٠ هـ) دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - .
- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ) مؤسسة قرطبة - الرياض ، ط - الأولى ١٣٨٥ هـ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : تأليف : أبي المحاسن يوسف بن قفري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ط - دار الكتب المصرية والهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ م .

سادساً : كتب الغريب واللغة والمعاجم :

- أنيس الفقهاء : للشيخ قاسم القونوي (ت ٩٧٨ هـ) تحقيق : أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي ، دار الوفاء - جدة ، ط - الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- القاموس المحيط : للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط - السادسة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- لسان العرب : للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ) دار صادر - دار بيروت - بيروت ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

سابعاً : الكتب والأبحاث العامة والفتاوى :

- أحكام جراحة التجميل : للدكتور محمد عثمان شبير ، مكتبة الفلاح - الكويت ، ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ص ٢٠٠ ، وأحكام جراحة التجميل : للدكتور محمد عثمان شبير ، مكتبة الفلاح - الكويت ، ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء : للدكتور محمد خالد منصور ، دار النفائس - عمان ، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة : للدكتور صالح بن محمد الفوزان ، دار التدمرية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة : للدكتور ماجد عبد المجيد طهوب ضمن أعمال ندوة (الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية) المنعقدة يوم السبت ٢٠/٨/١٤٠٧ هـ سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت ، ط الثانية ١٩٩٥ م .
- جراحة الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقہ الإسلامي : لمحمد شافعي مفتاح بوشية ، دار الفلاح بالفيوم - مصر - .
- الجراحة الكشفية وموقف الفقہ الإسلامي والقانون الوضعي منها : للدكتور محمد زين العابدين طاهر ، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بأسبوط .
- الطبيب أدبه وفقهه : للدكتور زهير السباعي ، والدكتور محمد علي البار ، دار القلم - بيروت ، الدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- العمليات الجراحية وجراحة التجميل : إعداد محمد رفعت ، اشترك في تأليفه مجموعة من الأطباء في مصر ، دار المعرفة - بيروت ، ط - السادسة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية : للدكتور محمد بن عبد الجواد حجازي المنتشة ، من إصدارات مجلة الحكمة - ليدز - بريطانيا ، ط - الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الموسوعة الطبية الحديثة : لنخبة من علماء مؤسسة (Golden Press) ترجمة : د. أحمد عمار وآخرين ، مؤسسة سجل العرب - القاهرة ، ط الثانية ١٩٧٠ م .
- الموسوعة الطبية الفقهية : للدكتور أحمد بن محمد الكنعان ، دار النفائس - بيروت ، ط - الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- فتوى الشيخ عبد الله بن منيع في مجلة الدعوة العدد (١٩٣٩) تأريخ ١٤٢٥/٤/٣ هـ .
- مقال : (تغيير الجنس بين الشريعة الإسلامية والطب الحديث) : للدكتور محمد الطنطاوي : المجلة العربية : العدد (١٤٠) أبريل ١٩٨٩ م .
- مقال (تبديل الجنس ضرورة طبية أم انتكاسة فطرية) : للشيخ عمر بن عبد الله الشهابي على موقع المسلم (www.almoslim.net) .
- موقع إسلام أون لاين . (www.islamonline.net/fatwa) .
- موقع الدكتور محمد علي البار على الإنترنت (www.khayma.com/maalbar) .
- الدكتور محمد شعلان أستاذ ورئيس قسم الطب النفسي بجامعة الأزهر والدكتور سعيد عبد العظيم أستاذ الطب النفسي في جامعة طب القاهرة
- (www.boyat-mad-life.spaces.live.com/b...1160.entry)
- (www.ar.wikipedia.org/wik) .
- موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الإنترنت :

. (www.islamset.com/arabic)